

النظم الديكتاتورية قراءة في المضامين النظرية

م.د أسعد طارش عبد الرضا
كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد
فرع النظم السياسية

المقدمة

السلطة في إحدى مفاهيمها تعني القدرة على التأثير والإخضاع، وهي تقوم على مجموعة من الأسس والمبادئ التي تسعى إلى وضع تنظيم للعلاقة ما بين طرف يتمثل بالفئة الحاكمة، والآخر وهو الفئة المحكومة. في الأنظمة الشمولية أو الديكتاتورية تتحوّل هذه القدرة إلى ضرورة لا بدّ منها، وتتحوّل من أسس لتنظيم العلاقة إلى غاية هدفها العامّ هو ضمان السيطرة على الموارد الدولة، واستمرارية الحكم، وكل ما ينتج من طبيعة اجتماعية بعد ذلك افرز لطبيعة هذه السلطة.

تختلف الأنظمة الديكتاتورية بالدرجة فيما بينها لكن لا تختلف بالنوع، كما أنّها تختلف بالوسيلة والغاية، لكن جميعها يمارس التسلّط والطغيان بصورة المتعددة، من التعسف باستخدام السلطة إلى قمع الحريات أو التضييق عليها أو الجمع ما بين الثروة والسلطة أو مصادرتها لحقوق الشعب المكتسبة وصولاً إلى التحكم بمصير الشعب ورسم مستقبله دون إرادة منه. وتفاوت الأنظمة الديكتاتورية في التوفيق ما بين هذه الأشياء كلها، فبعضها يمارس صوراً من هذا التسلط، وأخرى تطبقها كلها على أرض الواقع.

لذلك سوف نتطرق في هذا البحث لدراسة نظرية لمفهوم الديكتاتورية ونظام الحكم الديكتاتوري، لذلك قمنا بتقسيم هذا البحث الى ثلاثة مطالب وهي:

المطلب الاول: الاطار المفاهيمي (مفهوم الديكتاتورية والمفاهيم المقارنة).

المطلب الثاني: خصائص و سمات الديكتاتورية.

المطلب الثالث: اليات الحكم في النظام الديكتاتوري.

المطلب الاول

الاطار المفاهيمي (مفهوم الدكتاتورية)

هي شكل من أشكال الحكم تكون فيه السلطة مطلقة في يد فرد واحد دكتاتور وكلمة دكتاتورية من الفعل (dictate) أي يملي والمصدر (dictation) اي إملاء⁽¹⁾. والديكتاتورية هي أحد أشكال أنظمة الحكم الشمولي، التي شغلت حيزاً هاماً من نشاط السلطة السياسية الحاكمة في العصر الحديث شملت بلداناً مختلفة، ولا زالت أحد الخيارات المفروضة في بعض الدول النامية، بوجه خاص، مستمدة شرعيتها الواقعية من معاناتها وأزماتها الاجتماعية والسياسية، فهي مصطلح سياسي، يوصف به نظام الحكم، الذي تتركز فيه السلطة بيد حاكم فرد، يتولى السلطة عن غير طريق الوراثة، وبطريق القوة، أو يتولاها بطريق ديمقراطي يفرضي فيما بعد إلى تركيز السلطة بيده. يمارسها بحسب مشيئته، ويهيمن بسطوته على السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويُملي إرادته على القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من دون أن يكون هناك مراقبة حقيقية على أداء نظامه أو معارضة سياسية في المجتمع⁽²⁾.

والدكتاتورية لفظ تعود جذوره إلى اللاتينية، يقصد به النظام السياسي، الذي بمقتضاه يستولي فرد أو جماعة على السلطة المطلقة دون اشتراط موافقة الشعب. ويرجع تاريخ استعمال هذا اللفظ إلى الإمبراطورية الرومانية التي كانت تعين (دكتاتوراً) إبان الأزمات

(1) للمزيد من المعلومات عن مفهوم الدكتاتورية راجع: عصام الدبس، النظم السياسية، الكتاب الاول: اسس التنظيم السياسي (الدول - الحكومات - الحقوق والحريات العامة)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط2010، ص1، ص ص 155-157. وكذلك انظر: جين شارب، من الدكتاتورية الى الديمقراطية، اطار تصوري للتحرر، ترجمة خالد دار

(2) عمر، مؤسسة البرت اينشتاين، الولايات المتحدة الامريكية، ط2003، ص ص 10-13. وكذلك انظر: موريس دوفرجه، في الدكتاتورية، ترجمة الدكتور هشام متولي، منشورات عويدات، بيروت، ط1، 1965، ص 34 وما بعدها.

التي تمر بها لمنح سلطات مطلقة له لمدة سبع سنوات، ويترك بعدها منصبه لتعود الحياة السياسية إلى سيرتها الأولى⁽¹⁾.

ومن جانب آخر تعرف الديكتاتورية بأنها نهج سياسي يقوم على حكم الفرد أو القلة للشعب وسياسته في كل صغيرة وكبيرة، قهرا دون إرادة، ولا تخضع الحكومة فيه لنظام شرعي ولا لقانون وضعي معين، ولا توجد فيه قيود على سلطات الحاكم وتصرفاته، فهو الذي يصدر القوانين والأوامر واللوائح، ويغيرها ويبدلها، وفق ما يرى ويهوى بل ويغير الدستور ويبدله؛ سواء كان الحكم عسكرياً أو مدنياً. ويعرفها آخرون بأنها نظام سياسي مغلق يتولى فيه السيادة الفعلية شخص واحد دون مشاركة من أحد يصل إلى الحكم بكفايته الشخصية وقوته أو قوة أنصاره. يستمد الديكتاتور سلطته من قوته وشخصيته لاقتناع المحكومين بقبول حكمه، وقد يكون الديكتاتور عادة فرداً، كما قد يكون جماعة أو هيئة، وذلك الفرد قد يكون رئيس دولة (ملك، رئيس جمهورية) وأحياناً رئيس وزراء كما هو شأن هتلر و موسولوني⁽²⁾.

فالديكتاتورية صورة من صور الحكم الفردي مثلها مثل الملكية المطلقة فكلاهما يقوم على أساس انفراد شخص بالسلطة ولكنهما يفترقان في ان الديكتاتور لايتولى الحكم بالوراثة كالمملك بل ينتزعه عنوة بفضل قوته وجهوده وبذلك فان الوراثة هي اساس السلطة ومصدرها في الملكية وان القوة والعنف هي اساس السلطة في الديكتاتورية، والسلطة تتركز في يد فرد واحد هو الديكتاتور إذ يحصر جميع وظائف الدولة في شخصه ويكون صاحب الأمر دون مراجعة أو مسائلة فهو الأمر الناهي والسيد المطاع الذي لامخالف لمشيئته ولا خروج عن إرادته ولا مناقشة لأرائه ولا معارضة لاتجاهاته⁽³⁾.

وعرفت البشرية قديماً وحديثاً أنظمة ديكتاتورية ففي العصور القديمة وقبل الميلاد بأكثر من أربعة قرون عرفت المدن اليونانية القديمة وعلى الأخص جزيرة صقلية بعض

(1) عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والانظمة السياسية، ج 1، ط1963، ص 3، ص 522. وكذلك، محمد كامل ليله، النظم السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 1971، ص 328.

(2) Nelson, Political Science – Glossary. (dictator), htm, P.5 of 18.

(3) حسين عثمان محمد عثمان، النظم السياسية، منشورات الحلبي، بيروت، 2006،

الدكتاتوريات وكان يطلق على أصحاب الدكتاتوريات في ذلك الوقت تسمية الطغاة كما عرفت روما الدكتاتورية في القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد، إما في عصر النهضة ظهرت الدكتاتوريات أيضا لا سيما في الدويلات الايطالية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، وعادت الدكتاتورية إلى الظهور في العصور الحديثة اشد وطأة وأكثر تنظيما واشمل نطاقا وهذا هو حال النظام النازي في ألمانيا والفاشي في ايطاليا⁽¹⁾. ان الدولة بالنسبة للانظمة الدكتاتورية فأن الدولة تكون القيمة المطلقة الوحيدة في الحياة الانسانية، والقانون ليس الا التعبير الموضوعي عن روح الدولة، والدولة بهذا المفهوم المطلق تتعارض مع فكرة الدولة الحارسة، التي هي اساس الديمقراطيات الليبرالية، ولذلك فأن الدولة يجب ان تتدخل في جميع جوانب الحياة، وهذه الفكرة عبر عنها (موسوليني) بقوله "ان الدولة هي المطلق في مواجهة الافراد والجماعات الذين يبقون دائما بمثابة امور نسبية في مواجهة الدولة، والدولة ليست مجرد حارس ينشغل بواجب تحقيق السلامة للمواطنين... والدولة لاتلغي الفرد ولكن تجعله جندياً، وهي تبقي للفرد نطاقاً من الحرية بعد ان تحول بينه وبين الحريات غير المفيدة، والدولة هي وحدها التي تقرر مدى ذلك النطاق"⁽²⁾.

وتتعدد أنواع الدكتاتوريات فهناك الدكتاتوريات ذات الصبغة الماركسية وأخرى ذات الصبغة المذهبية، وأخرى واقعية أي مجردة عن الانتساب لأي مذهب ومنها العسكرية وغير العسكرية، ومنها ما تعتمد على حزب واحد وأخرى تسمح بتعدد الأحزاب، ومنها ذات الطابع العنيف وأخرى تستخدم العنف بقدر ضروري فقط، الا ان اغلب الباحثين يقسمون الدكتاتورية الحديثة الى نوعين هما⁽³⁾:

(1) نعمان احمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2011، 219.

(2) موريس دوفرجه، في الدكتاتورية، مصدر سبق ذكره، ص ص 31-45.

(3) سام سليمان دله، القانون الدستوري والنظم السياسية، منشورات جامعة حلب، حلب، سوريا، ط1، 2002، ص 246.

1- **الدكتاتورية المذهبية** :- وهي دكتاتوريات تستند إلى أيديولوجية شمولية تلتف المجتمع في جميع نواحي حياته وتتدخل في تفكير الأفراد والجماعات ونشاطهم واتجاهاتهم وميولهم الفكرية لتجعلهم خاضعين لحياة عنصرية عقائدية كما هو الحال للعقيدة النازية والفاشية .

2- **الدكتاتوريات التجريبية**:- وهي الدكتاتوريات التي لا تستند إلى منهج علمي أو عقيدة معينة بل تلجأ إلى التجربة والخبرة الشخصية والممارسة الآنية ومن ابرز أمثالها الديكتاتوريات التي يقيمها العسكريون بعد نجاح انقلاباتهم وفي هذا المجال فأنه لاوجود لحزب إلا حزب الدكتاتور وان الانتماء لهذا الحزب هو السبيل الوحيد إلى الكسب والعيش ويمكن إن يكون سبيلا في التقرب إلى السلطة والإثراء غير المشروع وهكذا تصادر الدكتاتورية الحقوق وتخفق الحريات ويعيش الشعب في ظلام حالك من الاستبداد والبطش والطغيان .

وفي هذا المجال يصنف موريس دوفرليه الديكتاتورية او نظام الحكم الدكتاتوري الى نموذجين فهناك الديكتاتورية المتولدة عن عوامل اجتماعية، وهناك النموذج الثاني أي الدكتاتورية المتولدة عن عوامل تقنية، وتعبير آخر يمكن القول بان النموذج الأول يتولد عن أزمات يتعرض لها البنيان الاجتماعي العقائدي، أي انه نموذج يعكس الوضع الاجتماعي، لأن الجذور والأصول العميقة للتركيب الاجتماعي هي التي انجبتة، وبجملة واحدة انه نموذج يتولد عن تفاعل قوى وطاقت داخلية وذاتية، بينما يكون النموذج الثاني دخيلاً، فهو نموذج متولد عن عوامل خارجية في المجتمع، أو أنها من داخل المجتمع، ولكنها معزولة عن تفاعله، حيث يأخذ نموها وتطورها صفات خاصة مستقلة وخارجية، وهكذا فانه بدلاً من أن يلبي هذا النموذج الثاني حاجات المجتمع الذي سيخضع لأحكامه، وبدلاً من أن يلبي حاجات وآمال مجموعة كبيرة من أفراد المجتمع، فانه يعبر

عن أغراض معينة لمنظمات واجهزة خاصة، وعن آمال ورغبات العناصر المؤلفة لهذه المنظمات، هي عناصر قليلة العدد ولا تتمتع أبداً بحق التمثيل الدستوري⁽¹⁾.

عوامل نشأة الدكتاتورية:

ثمة عوامل وأسباب متعددة ومتداخلة، تختلف باختلاف الأحوال الموضوعية التي تحيط بالبلدان التي عاشت في ظل نظام دكتاتوري، وأغلبها متداخل في الواقع، غير أنه يمكن تحديد عدة عوامل جوهرية مشتركة⁽²⁾:

أ- **خيبة الأمل الشعبية:** وهذا ما حدث في بعض بلدان أوروبا، بعد الحرب العالمية الأولى، إذ تركت الحرب آثاراً مدمرة وخراباً اقتصادياً، وعبثاً قومياً، أدت جميعها إلى أزمات عجزت الأنظمة الديمقراطية، عن مواجهتها بالسرعة المطلوبة، وتقديم الحلول الناجعة، فضلاً عما كان يشوب هذه الأنظمة من مناقسات سياسية وخلافات جزئية، انعكست في تفكك عرى الوحدة القومية، وعدم استقرار حكوماتها، وهذا ما جعل الشعب يقبل الدكتاتورية لما تمتاز به من سرعة في الأداء في معالجة الأزمات الخائفة، وما تحققه من استقرار حكومي⁽³⁾.

ب- **عدم ملاءمة النظام الديمقراطي لمستوى التطور الاجتماعي والسياسي:** برز هذا العامل في بعض البلدان الأوروبية، وأمريكا اللاتينية، التي اقتبست النظام الديمقراطي من إنكلترا وفرنسا والولايات المتحدة، بعد الحرب العالمية الأولى. وقد فشلت تلك الدول في تطبيق هذا النظام مما مهد الطريق لقيام دكتاتوريات فيها،

(1) حسين عثمان محمد عثمان ، النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 220. وكذلك انظر: نعمان

احمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، 219.

(2) موريس دوفرجه، في الدكتاتوريات، مصدر سبق ذكره، ص ص 82- 96.

(3) للمزيد من المعلومات عن عوامل نشأة الدكتاتوريات راجع: موريس دوفرجه، في الدكتاتوريات، مصدر

سبق ذكره، ص ص 31-81. وكذلك انظر: نعمان احمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية،

مصدر سبق ذكره، ص ص 219-220.

بذريعة إساءة استعمال الحرية التي يمنحها النظام، وإساءة تطبيق الديمقراطيات، بسبب عدم النضوج السياسي وتدني الوعي الشعبي. وهذا ما حدث في دول أوروبا الوسطى، ودول البلطيق ودول أمريكا اللاتينية في تلك الفترة التاريخية⁽¹⁾.

ت- **حالة الحرب والأزمات:** تخلق الحرب حالة الضرورة، التي تؤدي سياسياً إلى قيام حكومة قوية، تعمل على درء الأخطار، وتكتسب مثل هذه الحكومة، الصبغة الدكتاتورية من الصلاحيات الاستثنائية والتفويضات التي تحصل عليها نتيجة الأوضاع الطارئة وحالة الضرورة. ومن المفترض أن تزول هذه الصلاحيات والتفويضات، بزوال حالة الحرب حيث تعود الأحوال العادية، وتعود البلاد إلى وضعها الدستوري من حيث صلاحية السلطات والفصل بينها. غير أن عدداً من الحالات، أظهرت أن الحرب قد تخلف مشكلات ضخمة يعجز النظام الديمقراطي بتقاليده وإجراءاته البطيئة، عن حلها، مما يؤدي إلى استمرار حالة الضرورة والاحتفاظ بالوضع الدكتاتوري. وأشارت الأحداث في عدة بلدان إلى أنه ليست حالة الحرب وحدها هي التي تمهد لقيام نظام ذي صبغة دكتاتورية، بل كذلك مجرد التمهيد للحرب⁽²⁾.

ث- **الحركات الثورية أو الانقلابية:** تلجأ الثورات الشعبية، أو بعض الانقلابات العسكرية، إلى تعليل دوافعها وتحديدتها في أسباب وطنية وقومية واجتماعية. تقتضي تغييراً في النظام السياسي والاجتماعي، وريثما تستقر لها الحال، فإنها تعتمد إلى إقامة حكومة واقعية، تتميز أنها مؤقتة وحكومة تركيز للسلطة، تجمع في قبضتها السلطتين التشريعية والتنفيذية. ريثما تضع دستوراً جديداً يلبي مطامحها، ولذلك فهي دوماً حكومة ذات صبغة دكتاتورية. وهي إما أن تكون

(1) - Friedrich Carl and Zbigniew Brzezinski, Totalitarian Dictatorship and Autocracy, praeger press 2nd edition, USA, 1985, p 143.

(2) - Jonhson John, The Role of the Military in Underdeveloped Countries, (N. J : Princeton University Press, 1962) , p.p. 67 – 69.

دكتاتورية فرد (دكتاتورية فرانكو)، أو دكتاتورية هيئة أو جماعة، كما حدث في فرنسا بعد ثورة 1848 أو ثورة 1870م⁽¹⁾.

ج- **تحقيق الاستقلال والتحرر السياسي والاجتماعي**: أسهمت قضايا المحافظة على استقلال الدولة، والتحرر الاجتماعي والاقتصادي من الهيمنة الاستعمارية الامبريالية في تفجير أحداث أدت إلى متغيرات سياسية، اتخذت شكل انقلابات عسكرية، أو ثورات شعبية، ولاسيما في البلدان النامية حديثة الاستقلال، وقد ترتب على هذه المتغيرات نشوء حكومات وسلطات دكتاتورية، سواءً منها دكتاتورية فرد أو هيئة أو حزب⁽²⁾.

ح- **وفي سياق الصراع الدولي**، بعد الحرب العالمية الثانية، قامت دكتاتوريات وأنظمة عسكرية بذريعة محاربة الشيوعية، أو مواجهة أخطار النشاطات اليسارية والتقدمية. وكثيراً ما قبلت شعوب البلدان النامية في البداية، النزول عن حقوقها وحرّياتها الأساسية، لقاء رهانها على دكتاتورية الثورات من أجل إنجاز مشروعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

(1)– Ibid, p.p 52–57.

(2) جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، دار الشروق، القاهرة، 1986، ص ص 196–203.

المطلب الثاني

خصائص وسمات الانظمة الدكتاتورية

في الحقيقة ان ثمة خصائص تكاد ان تكون مشتركة بين الانظمة الديكتاتورية، وهذه الخصائص ساهمت في ارسائها العديد من المفكرين، ويمكن اجمال ابرز هذه الخصائص بالاتي:

1- الحكومة الدكتاتورية هي حكومة شخصية: تعتمد الحكومة الدكتاتورية بصفة اساسية على شخصية الدكتاتور وما يتمتع به من قوة وقدرة وكفاءة شخصية، وهو المحرك الاول والاخير لكافة مفاصل الدولة، وينصب نفسه حاكماً مدى الحياة، ويعمل جاهداً لتوريث الحكم الى ابنائه او زوجته او اقربائه لان شأن الحكم يخصه وحده دون الشعب⁽¹⁾، فالدكتاتور هو السلطة والسلطة هي الدكتاتور. وعلى الرغم من شخصية السلطة في الحكم الدكتاتوري، فإن الدكتاتور يسعى وبأستمرار الى اضافة بعض الصفات الديمقراطية على حكمه من خلال اجراء الاستفتاء من حين لآخر، وكنه استفتاء على القوانين او التشريعات القائمة، بل على شخصية الدكتاتور لاضهار التأييد الشعبي في داخل البلاد وخارجها⁽²⁾.

2- الحكومة الدكتاتورية تعتمد القوة والاكراه: تقوم الحكومات الدكتاتورية على اساس القوة والعنف والقمع والارهاب (المادي والفكري) من اجل السيطرة على مقدرات الدولة ومؤسساتها، وتوجيهها بالشكل الذي تحقق اهداف الدكتاتور⁽¹⁸⁾. وعلى الرغم من محاولة الدكتاتور في اضافة الطابع الشعبي على حكمه بين فترة واخرى، الا ان سياسة العنف والقوة هي التي تكون سائدة ومعتمدة في ظل الحكم الدكتاتوري، فالدكتاتور ان لم يأتي الى السلطة بأستعمال العنف والقوة احياناً مثلما تولى (هتلر)

(1) عصام الدبس، النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 160.

(2) Baradat Leon, political ideologies: their origins and impact, prentice-hall, inc. N.J, 1979, p.243.

الحكم عام 1933، فإن الحكم الدكتاتوري لا يمكن ان يستمر الا بأستعمال القوة والتهديد بالعنف وغيرها من الوسائل التي تضمن سيطرة الدكتاتور على كافة مقاليد السلطة⁽¹⁾.

3- الحكومة الدكتاتورية هي حكومة شمولية: توصف الحكومة الدكتاتورية بأنها حكومة شمولية، حيث يمتد سلطان الدولة الى كافة جوانب حياة الفرد، فالفرد في ظل هذا النظام لايساوي شيئاً امام مصلحة المجتمع⁽²⁾، فالحكومة الدكتاتورية تعنى بالنظام الكلي للدولة، حيث تعلي مصلحة الدولة على مصلحة الافراد وحقوقهم، وبذلك ليس هناك اي مراعاة لحقوق وحريات الافراد، بل يتم اهدارها والاعتداء عليها في سبيل تحقيق اهدافها، وقمع اي معارضة او حتى اي انتقاد موضوعي يوجه اليها بالقوة⁽²¹⁾.

4- الحكومات الدكتاتورية تكون عارضة ومؤقتة: تعرف الحكومات الدكتاتورية بأنها حكومات ازمات، تدفع بها حوادث وظروف ومصاعب مختلفة تواجهها الشعوب فتظهر في ظروف استثنائية لتنتهي بأنتهاؤها⁽²²⁾، فالحكومات الدكتاتورية هي حكومات مؤقتة مصيرها الزوال، لانها تأتي في ظروف مؤقتة ومناسبة تساعد على قيامها، كالازمات السياسية او الحزبية، او ضد مساوئ حكم قائم، وذلك بهدف المحافظة على استقلال الدولة، ثم تنتهي كما بدأت بعد سنوات من الحكم الفردي المستبد القائم على العنف والقوة⁽³⁾.

5- الحكومات الدكتاتورية تؤدي الى اهدار الحقوق والحريات: ان الحاكم الدكتاتوري يتذرع دائماً بسعيه الى تحقيق الصالح العام بشتى الطرق والوسائل ولو ادى ذلك الى

(1) عصام الدبس، النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 160. وكذلك انظر: يحيى الجمل، الانظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، بلا سنة، ص ص 202-203. وكذلك: حسين علوان، اشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 2009، ص 145.

(2) نعمان احمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 222.

(3) - عبد الحميد متولي، نظرات في انظمة الحكم في الدول النامية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1985، ص 442.

اهدار الحقوق والحريات الفردية، بحجة تقديم الصالح العام عن الصالح الخاص. وهذا الوضع يرتب إلغاء حرية الرأي والاجتماع والصحافة والتعليم وانشاء الاحزاب السياسية او السماح بوجود اي نوع من المعارضة⁽¹⁾.

6- الحكومات الدكتاتورية تركز بيدها كافة سلطات الدولة: تقوم الحكومة الدكتاتورية على تركيز السلطة بكافة مظاهرها في يد الدكتاتور، والابتعاد عن توزيع السلطة بوجهها السياسي والاداري، فيجمع الحاكم بيده السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، حتى النشاط الاداري فإنه يضعه تحت امرته وسيطرته التامة، ولذلك فلا مجال للحديث عن اللامركزية في ظل الحكومة الدكتاتورية⁽²⁾، ان تركيز السلطة في يد الدكتاتور يعني انفراده بأخذ القرارات التي تناسبه دون اي مسؤولية طالما لا توجد سلطة تقابله قوة وصلاحيه، ولهذا فإن الحكومات الدكتاتورية تتميز بأن الدكتاتور فيها لايسأل عن تصرفاته امام اي جهة فتتعدم مظاهر الرقابة المعروفة في انظمة الحكم الاخرى⁽²⁶⁾.

اما اهم السمات التي تمتاز بها الانظمة الدكتاتورية فهي:-

أ- تحكم المظاهر التقليدية (العصبوية والفئوية الطائفية والقبلية) الذي لا يولد سوى نظام سياسي فتوي متسلط تكون السلطة فيه موضع احتكار من قبل شخص او فئة اجتماعية ونخبة سياسية ضيقة.

ب- ان شرعية نظام الحكم فيها، تقوم على اساس استعمال العنف والقوة والارهاب اكثر من اعتمادها على الشرعية التقليدية⁽³⁾.

ت- القضاء على كل أشكال المعارضة السياسية داخل البلاد وخارجها أو أضعافها وتهميشها، والاعتماد على الجيوش بشكل مستمر لمواجهة الحركات الشعبية المعارضة لنظم الحكم وتوجهاتها وأزدياد نسبة الأنفاق على تلك الجيوش⁽¹⁾.

(1) عصام الدبس، النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 160.

(2) نعمان احمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 220. وكذلك : عبد

الحميد متولي، نظرات في انظمة الحكم في الدول النامية، مصدر سبق ذكره، ص 395.

(3) عصام الدبس، النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 161.

ث- عدم وجود تنظيمات ومؤسسات مجتمعية مستقلة عن الدولة كالأحزاب والنقابات والتنظيمات المهنية ووسائل الإعلام، وغالباً ما يتم إخضاع تلك المؤسسات الموجودة داخل الدولة لخدمة أهداف ومصالح الدولة والنظام السياسي، كما ان الحقوق المدنية ملغاة او مجمدة⁽²⁾.

ج- اختراق النظام الاقتصادي والحاقه بالدولة عن طريق التأميم والاستيلاء أو الهيمنة البيروقراطية لتأمين تحويل نسبة عالية من الدخل القومي على الأنفاق الدائم للأجهزة القمعية وأجهزة الدعاية والأعلام الموجهة لخدمة أهداف النخب الحاكمة⁽³⁾.

ح- الوصول إلى الحكم يتم غالباً بطرق غير انتخابية (توريث، انقلاب عسكري أو سياسي، وفي بعض الاحيان الانتخابات) إضافة إلى استمرار الحاكم في تمديد حكمه عبر تعديل الدساتير كما حصل في (مصر عام 1980، تونس عام 2002، الجزائر 2008) لتأمين نفسه في سدة الحكم ومن ثم الحفاظ على البنية المسيرة والمتحكمة بالبلاد، فضلاً عن ان الدساتير في ظل الحكومات الدكتاتورية تكون ملغاة او معلقة او مؤقتة او غير معمول بها⁽⁴⁾.

خ- فقدانها للشرعية الديمقراطية والشعبية ولجوءها إلى القوة والعنف والاستبداد لتثبيت سلطانها في المجتمع، وهذا سبب نابع من هشاشة كيان الدولة الناجم عند التداخل التكويني بينها وبين المجتمع العصبي وانعدام استقلال البنية السياسية عن الاجتماعية، فالدولة تختزل في كيان عام يمثل عموم الشعب، وتحولها إلى مجرد أداة في يد فريق اجتماعي محدود ونخبة سياسية ضيقة تعبر عن هذه

(1) محمود عاطف البنا، النظم السياسية: اسس التنظيم السياسي وصوره الرئيسية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1985، ص 188.

(2) نعمان احمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 221.

(3) المصدر نفسه، ص 222.

(4) عمر جمعة عمران، إشكالية البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2011، ص 69. مصدر سبق ذكره، ص 66.

الفئة، ولاشك أن ضيق نطاق تمثيلها الاجتماعي والسياسي وهيمنة قسم من المجتمع والنخب عليها، يضعها أمام حالة من الاعتراض الاجتماعي والسياسي ويتحول إلى سبب دائم لازمة الحكم فيها⁽¹⁾.

المطلب الثالث

اليات الحكم في النظام الدكتاتوري

ترتكز الانظمة الدكتاتورية في حكمها على اليات عدة، لعل اهمها هي :-

1- عصمة الزعيم واتحاد شخصيته بشخصية الدولة: ان السلطة في الانظمة الدكتاتورية كلها مركزة بيد الحاكم والزعيم الملهم ، يمارسها بشكل مطلق، وهو معصوم من الخطأ، فلا يمكن محاسبته ولا مناقشته ولا حتى معارضته، وهو يمثل ارادة الامة في ماضيها وحاضرها ومستقبلها، والسلطات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بشخص الزعيم، وبذلك تتحدد شخصيته بشخصية الدولة، ولذلك في حال سقوط الحاكم فإن الدولة تسقط وتنهار تماماً⁽²⁾.

2- وجود برلمان مسلوب الارادة: على الرغم من ان الحكومات الدكتاتورية هي ضد فكرة وجود البرلمان (النظام البرلماني)، الا ان غالبية هذه الحكومات اقامت برلمانات، الا ان هذه البرلمانات صورية ودورها يقتصر فقط على اضافة الغطاء الشرعي للحاكم الدكتاتوري وتنفيذ رغباته باصدار القوانين التي يريدتها بهدف تعزيز قبضته على الحكم، واعضاؤها تشغلهم المصالح الذاتية والفئوية، اي ان هذه البرلمانات مجرد واجهة صورية تجميلية لاتمت الى المبدأ الديمقراطي بأي صلة⁽³⁾. فضلاً عن ذلك فإن الحكومات الدكتاتورية تعمل عند وصولها الي السلطة في البدء الى تعطيل

(1) حسين علوان، اشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، ص 66.

(2) ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط 1، 1997، ص 285.

(3) خلدون النقيب، المجتمع والدولة في الخليج العربي والجزيرة العربية من منظور مختلف، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط 1، 1987، ص 145.

الحياة النيابية وحل الاحزاب وعلان العرفية. كما تتميز الانظمة الدكتاتورية بغياب او ضعف مؤسسات المشاركة كالمجالس النيابية والاحزاب والمنظمات الجماهيرية⁽¹⁾.

3- استخدام القوة العسكرية والامنية: تعتمد الانظمة الدكتاتورية الى السيطرة على الدولة والمجتمع عن طريق القوة، من خلال استخدام قوة العسكر والاجهزة الامنية، فيتم الاستيلاء على مصادر القوة والسلطة في المجتمع او الاحتكار الفعال لها، واثر توليهم الحكم يستهدفون الاستيلاء الكامل على كافة اجهزة الدولة، حيث يلجئون الى حل البرلمان والمجالس المنتخبة، ويقومون بتعيين الضباط في الوزارات والمراكز القيادية واجهزة الحكم المحلي وفي بيروقراطية الدولة على اختلاف مستوياتها، ومن اجل تعزيز سيطرتهم المؤسسية، يعمدون الى تعليق الدساتير والغاء الضمانات الدستورية ويفرضون قانون الطوارئ والاحكام العرفية، وتتولى اجهزة الحكم العسكري وظائف التشريع والتنفيذ وحتى الاشراف على القضاء⁽²⁾. كما ظل الاعتماد بشكل رئيسي في ضمان الأمن واستقرار النظام السياسي على سيطرة أجهزة الأمن السياسية والعسكرية، فأغلب النظم الدكتاتورية هي أنظمة أمنية مع واجهة سياسية، كما عملت أيضاً على تكوين الميليشيات الخاصة لتلك النظم تحت مسميات مختلفة وربطها بشبكة العلاقات العائلية أو العصبوية والفئوية ومنحها صلاحيات موازية للجيش الرسمي. وتعتمد الحكومات الدكتاتورية على اساليب متعددة لضمان استمرار حكمها ففي سوريا ومصر والسودان مثلاً يستند استقرار النظام على الاستخدام الموسع والدائم لقانون الطوارئ وسيطرة القضاء الاستثنائي والتحكم بالسلطة التشريعية وانتخاباتها، أو حتى غياب القانون كما في ليبيا، مع هيمنة غالبية لرئيس الجمهورية

(1) عمر جمعة عمران، إشكالية البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية، مصدر سبق ذكره، ص 70.

(2) المصدر نفسه، ص 70.

الذي هو رئيس الدولة ورئيس الحزب الحاكم وقائد الجيش والرئيس الأعلى للأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية جميعاً كما كان سائداً في العراق قبل عام 2003⁽¹⁾.

4- وجود حزب يعمل للدعاية والتهويل: تقوم الحكومات الدكتاتورية على فكرة الحزب الواحد المرتبط بشخص الزعيم ويشكل هذا الحزب بوق ودعاية لتسويق توجهات الزعيم وتصويره بأنه منقذ الدولة ورجل المرحلة من خلال اطلاق الشائعات وبث مناقب وشيم وسمات الزعيم في كل وقت وفي كل مناسبة⁽²⁾، وهذا الحزب له الحق قانوناً وفعالاً بحرية العمل السياسي ويستخدم لحماية النظام القائم وأسس وأهدافه ويعد كذلك أداته الأساسية والمميزة لسيطرة الدولة بعد تمدد جهازها البيروقراطي وأجهزة الأمن والجيش والتوسع في ملكية أراضي الدولة ومجالي الصناعة والزراعة، حتى امتدت إلى النظام التعليمي والمؤسسات الدينية وعلى وسائل الإعلام والصحافة، بهدف خلق تجانس أيديولوجي قائم على الأفكار التي تتبناها الدولة، وبالتالي كانت السيطرة على مثل هذا الجهاز في تمثيل هذه الالتزامات الهائلة للدولة سبباً في إضفاء سلطة كبيرة لعدد محدود يتربع على قمة النظام الحاكم، فهو نظام تتركز فيه سلطة احتكارية على كافة أنشطة المجتمع، إذ أنه في إطار هذا النظام نلمس تداخل كبير بين أجهزة الحزب وأجهزة الدولة وفقاً لطبيعة ومركز السلطة الفعلي في كل دولة. وكان من الطبيعي ان تفرز الانظمة الدكتاتورية طبقة من الازلام والمنافقين والسامسة من شاكلة اعضاء حزب الرئيس، وينفرد الحزب الوحيد بالحكم والسلطة، ويحتكر العمل السياسي ويهيمن على الدولة والمجتمع، فتضييق المشاركة السياسية وتتحصر بالمشاركة من خلال الحزب الوحيد، بل تتعدم ويجري استبدالها بالتعبئة. كما تجدر الاشارة الى ان بعض الانظمة الدكتاتورية تأخذ بنظام الحزب القائد حيث تسمح لاحزاب اخرى بالعمل الى جانب حزب السلطة وتوظيفها لمهمة تعبئة

(1) عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2008، ص 51.

(2) عصام الدبس، النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ص 158-159.

الجماهير، فهي تنظيمات تنقصها الدينامية السياسية والوظيفية في الربط الحقيقي بين النخبة والجماهير، وهناك حكومات دكتاتورية تأخذ بالتعددية الحزبية المقيدة او المحددة، عندما يصار الى محاصرتها بقيود قانونية وعملية تجعلها اقرب نظام الحزب الواحد، حيث ينفرد بالسلطة حزب معين تواجهه احزاب معارضة صغيرة، الا ان جميع هذه الانظمة الحزبية ليست الا اطر لتقييد المشاركة السياسية، حيث تقدم بديلاً عن التعددية الحزبية كاطار للمشاركة السياسية الواسعة والحرّة⁽¹⁾.

5- الهيمنة السياسية والثقافية والفكرية: تعمل الحكومات الدكتاتورية على مصادرة الحياة السياسية والفكرية والثقافية عملياً من قبل أنظمة الحكم والهيمنة على الحركات السياسية المعارضة وتحجيمها وجعلها غير فاعلة إلا بما يضي على الحكم طابعاً ديمقراطياً شكلياً. وتعمل أيضاً على مد سيطرتها على النقابات والتنظيمات المهنية، واحتكار وسائل الاعلام وتوظيف المفكرين والمتقنين لصالحها، كما حرصت الدولة على تقوية المؤسسات القهرية لضبط النشاط الأهلي والمدني المعبر عنه بحرية التنظيم للمواطنين في إنشاء المنظمات المدنية والنقابات والجمعيات والاتحادات المهنية ووسائل الاعلام المستقلة عن الدولة والأحزاب السياسية، وبما يمكنها من مراقبة حركة هذه التنظيمات والحد من نشاطها ودورها المفضي إلى تبلور مجال مجتمعي مستقل عن سلطة الدولة ولاسيما فيما له علاقة بالحياة السياسية ونشاطاتها⁽²⁾. وكان لجوء الدولة إلى آليات الضبط الصارمة وممارستها في وضع القيود على عمل ونشاط تلك التنظيمات والمؤسسات المدنية، غالباً ما يدرج تحت مبررات الضرورة التاريخية لانجاز وظيفة تنظيم المجال الاجتماعي وحفظ الأمن الاجتماعي وتجنب الصراعات الاجتماعية واحتمالات المواجهة بين المصالح المتناقضة والمختلفة والأيدولوجيات المتباينة، وبالتالي عزل الشعب وخلخلة قواه

(1) المصدر نفسه، 159.

(2) يحيى الجمل، انظمة الحكم في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 360.

وتنظيماته او القضاء على المشاركة الشعبية⁽¹⁾، وبالتالي لايعود لقوى الشعب وتنظيماتها السياسية المدنية اي دور يذكر وتتضاءل نشاطاتها وتتجم اثر استكمال النخبة الحاكمة سيطرتها على مصادر القوة والسلطة في المجتمع بعد نجاحها في تولي الحكم⁽²⁾.

6- هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات: ان الية الحكم في الانظمة الدكتاتورية تقوم على هيمنة السلطة التنفيذية وجعلها متفوقة على السلطة التشريعية والقضائية، كما ان استقلال القضاء في هذه الانظمة يلغى في احيان كثيرة عن طريق تشكيل القضاء السياسي او المحاكم السياسية، وتحاصر او تصدر الحريات السياسية بمقتضى القوانين الاستثنائية. كما ان الوصول الى السلطة والامساك بها لا يتم طبقاً للاساليب الديمقراطية و بعيداً عن ارادة الشعب، تفتح فرص السلطوية في اتخاذ القرارات السياسية، ففي قمة الهرم السياسي تصنع القرارات و تفرض على القاعدة دون مشاركة منها، فالهيمنة على سلطة الحكم بعيداً ارادة الشعب تعود على النخبة الحاكمة بالمزيد من السلطات وتتركس الدكتاتورية في اطار انظمة الحكم⁽³⁾.

7- السيطرة على المجتمع المدني: حيث تلجأ الانظمة الدكتاتورية الى اختراق المجتمع المدني والدخول في بنيته، والسيطرة عليها وعلى المجتمع، مستخدمة مؤسسات هذه المجتمع الخاصة بالشباب والمرأة والتعليم وسواها من مؤسسات هذا المجتمع.

8- اعتماد موجة من الشعارات الكبيرة: تقوم الانظمة الدكتاتورية برفع عدد كبير من الشعارات البراقة في كل المجالات السياسية والاجتماعية، واعدة بالعدالة والتنمية ورفع الظلم والجور وتحسين الواقع الاجتماعي للمجتمع.

(1) حسين علوان، اشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، ص 145.

2 برهان غليون، العولمة وأثرها على المجتمعات العربية، بحث مقدم إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا، بيروت 19- 21 كانون الأول 2005، ص 17.

(3) عصام الدبس، النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 159.

الخاتمة

الديكتاتورية كمصطلح سياسي ضد مصطلح الديمقراطية والديكتاتورية معروفه تاريخيا منذ القدم ،بل انك لتجد ان معظم المؤرخين على اختلاف مشاريهم متفقون على ان الديكتاتورية اسبق بالظهور في المجتمعات الديمقراطية على غيرها من المجتمعات الاخرى، والديكتاتورية بأبسط تعريفاتها كما ذكرنا تعني حكم الفرد (او الاقلية) للكل ولذلك ترى هذا النوع من الحكم منبوذ من قبل جميع النشطاء السياسيين في العالم ،وعلى الرغم مما يلتصق بهذا النظام من الحكم من السلبيات الا اننا نجده لا زال منتشرًا وبصورة كبية وخاصةً في دول العالم الثالث .

وان النظم الديكتاتورية تعتمد على ان يقوم شخص رأس الدولة عادة او الحزب الاوحد الاقوى بالسيطرة على مقاليد الحكم بحيث يكون كما يجري تحت تلك المظلة عبارة عن تصارع ضمن بوتقة سيفضي في النهاية لاتباع الجهة السلطوية القوية ، وبالتالي لا تجد في تلك النظم سقوفاً للحريات بشكل عالي كما نلاحظ ذلك في الدول الديمقراطية .

وفي عصرنا الحديث لا نجد دولة ديمقراطية بنسبة مطلقة ولا توجد دولة ديكتاتورية بنسبة مطلقة ايضا وكلما ابتعدت الدولة عن الديكتاتورية اقتربت من الديمقراطية والعكس صحيح لذلك نجد المنظمات العالمية تبحث دائماً في ذلك المضممار فتضع قائمة بجميع دول العالم ،تكون في اعلى القائمة اكثر الدول ديمقراطية واقلها ديكتاتورية ، ويكون في ادنى القائمة اكثر الدول ديكتاتورية واقلها ديمقراطية.

المصادر

- برهان غليون، العولمة وأثرها على المجتمعات العربية، بحث مقدم إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا، بيروت 19- 21 كانون الأول 2005
- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، 1997
- جمال حمدان، استراتيجيات الاستعمار والتحرير، دار الشروق، القاهرة، 1986، ص ص 196-203.
- جين شارب، من الدكتاتورية الى الديمقراطية، اطار تصوري للتحرر، ترجمة خالد دار عمر، مؤسسة البرت اينشتاين، الولايات المتحدة الامريكية، ط، 2003.
- حسين عثمان محمد عثمان ، النظم السياسية، منشورات الحلبي، بيروت، 2006
- حسين علوان، اشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 2009
- خلدون النقيب، المجتمع والدولة في الخليج العربي والجزيرة العربية من منظور مختلف، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط1، 1987
- سام سليمان دله، القانون الدستوري والنظم السياسية، منشورات جامعة حلب، حلب، سوريا، ط1، 2002،
- عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2008
- عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والانظمة السياسية، ج 1، ط، 1963
- عبد الحميد متولي، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1985
- عصام الدبس، النظم السياسية، الكتاب الاول: اسس التنظيم السياسي (الدول - الحكومات - الحقوق والحريات العامة)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط 2011
- عمر جمعة عمران، إشكالية البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2011
- محمد كامل ليله، النظم السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 1971
- محمود عاطف البناء، النظم السياسية: اسس التنظيم السياسي وصوره الرئيسية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1985

- موريس دوفرجه، في الدكتاتوريه، ترجمة الدكتور هشام متولي، منشورات عويدات، بيروت، ط1، 1965.
- نعمان احمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2011، 219
- يحيى الجمل، الانظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، بلا سنة،

المصادر الاجنبية

- Baradat Leon, political ideologies: their origins and impact, prentice-hall, inc. N.J, 1979
- Friedrich Carl and Zbigniew Brzezinski, Totalitarian Dictatorship and Autocracy, praeger press 2nd edition, USA, 1985,
- Jonhson John, The Role of the Military in Underdeveloped Countries, (N. J : Princeton University Press, 1962),
- Nelson, Political Science – Glossary. (dictator), html.